

العدوان على غزة ومستقبل القضية الفلسطينية

يحيى يخلف

بينما هذا العدد من (أوراق فلسطينية) مائل للطباعة وقع العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة،عدوان مدمر استهدفت به الآلة العسكرية الاسرائيلية المدنيين الفلسطينيين وبيوتهم، وارتكبت مجازر وجرائم تندرج في تصنيف جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.مثل هذا العدوان تصعيدا خطيرا ومنعظفا في الصراع بعد انسداد الأفق السياسي وتوقف المفاوضات ، واستمرار نهب الأرض ومواصلة الاستيطان،والاجتياحات، والاعتقال،ومواجهة المقاومة الشعبية الفلسطينية السلمية في الضفة الغربية بالرصاص الحي، اسرائيل التي تنكرت للحقوق الفلسطينية، ووضعت العقبات والعراقيل وقامت باجراءات لمنع قيام دولة فلسطينية وهي تهدف لإدامة الاحتلال وترويض الشعب الفلسطيني،وتقليل سقف توقعاته، وجعل العالم يتعايش مع هذا الوضع الذي يعني حكماً ذاتياً للسكان دون سيادة على الأرض.

هذا ما يفسر الحل العسكري الذي تواجهه به اسرائيل المقاومة بشكليها السلمي أو المسلح في الضفة وغزة من اجل ابقاء الحصار وخنق الشعب الفلسطيني واحباطه.

ويحدث هذا العدوان في وقت يشهد فيه المحيط العربي انقاسما واضطرابات داخلية، والمحيط الإقليمي تجاذبات وصراع محاور، والأمم المتحدة عجزا في القيام بدورها لفرض وحماية الأمن والسلم الدوليين.

لم يكن هناك تأثير يذكر للعامل العربي الرسمي في دعم واسناد المقاومة الباسلة ضد العدوان على غزة،فقد كانت معظم الدول العربية منشغلة بأزماتها وحروبها الداخلية ضد خصومها أو ضد القاعدة وداعش في سورية والعراق وليبيا واليمن وتونس وغيرها، ومثل تعاضم خطر داعش بامتداده الخارجي قلقا يشي بما يبيت للمنطقة العربية برمتها من خطط التقسيم، واعادة رسم الخرائط.

وعلى الصعيد الإقليمي تباينت المواقف، وبرزت حرب باردة بين ماسمي بمحور الاعتدال، ومحور
مشاكس يدعي دعم المقاومة، محور الاعتدال بقيادة مصر والسعودية ، ومحور المشاكسة وبرز
فيه اسم قطر وتركيا، لكن موقف المشاكسة تراجع أثناء اتفاقات التهدئة والمفاوضات لصالح
الاعتدال حين تصدرت مصر المشهد بطرحها مبادرة لوقف اطلاق النار تمّ تطويرها حين طرح الوفد
الفلسطيني الموحد للمفاوضات شروطا وافقت عليها مصر.

وعلى الصعيد الدولي فشل مجلس الأمن بسبب الضغوط الأميركية في التوصل لقرار وقف لاطلاق
النار، واعتبر ذلك فشلا للمجتمع الدولي.

استغلت اسرائيل هذا المناخ العربي والإقليمي والدولي لتشن عدوانها على غزة تحت ذريعة
تدمير القدرة العسكرية لحماس وقوى المقاومة، وضرب منصات الصواريخ، وتدمير الأنفاق. لكن
مجريات المعركة أظهرت أن عدوان اسرائيل عجز عن تحقيق أهدافه أمام المواجهة الشجاعة
لمقاومي العدوان، وانزال خسائر فادحة بجنودها، وعدم نجاحها في تدمير الأنفاق العسكرية، مما
أوقع الحكومة الاسرائيلية ورئيسها ووزير دفاعها في حالة ارتباك، وانتقل هذا الارتباك الى المجتمع
الاسرائيلي أي الى ما يسمى بالجبهة الداخلية، وأخذت وسائل الاعلام توجه سهام نقدها، مما دفع
الجيش الاسرائيلي لمحاولة زعزعة الجبهة الداخلية الفلسطينية، وضرب الحاضنة الشعبية للمقاومة،
هكذا دفعت اسرائيل بآلتها العسكرية بما تمتلكه من طائرات متطورة ومدافع ودبابات وتكنولوجيا
في عدوان ضد المدنيين من خلال قصف بيوتهم وانزال افدح الخسائر بالأرواح ، ومن الجدير
ذكره ان غالبية هؤلاء الضحايا هم من النساء والأطفال. أمام هذه الجرائم ارتفعت أصوات
نخب سياسية، ومنظمات حقوقية وكتاب ومتقنين وجماهير التواصل الإجتماعي تطالب السلطة
الفلسطينية بسرعة التوقيع على اتفاقية روما والانضمام الى محكمة الجنايات الدولية من اجل رفع
قضايا على مجرمي الحرب من سياسيين وعسكريين في الكيان الصهيوني، مما مهد الطريق لقرار
القيادة الفلسطينية باتخاذ الإجراءات القانونية لانضمام دولة فلسطين لاتفاقية روما.

واذا كان ثمة عناصر قوة في هذا المشهد، فإن عنصر الوحدة الوطنية بين الشعب الفلسطيني
والمقاومة وحكومة التوافق الوطني كان من أهم العناصر التي مثلت مكسبا استثنائيا للقضية
الفلسطينية، مكسبا لو حافظ على ديناميته لشكل رافعة نهوض وطني يعزز مسار القضية
الفلسطينية ومستقبلها وتحديد مسار اهدافها نحو التحرر وانجاز الاستقلال وسائر الحقوق
الوطنية التي أقرتها الشرعية الدولية في الأمم المتحدة.

ومن مظاهر تجليات الوحدة وانهاء الانقسام كان تشكيل الوفد الموحد للمفاوضات حول التهدئة

برعاية مصر، تحت مظلة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وتوحد الوفد على مطالب وشروط جرى عليها اجماع، وفشلت محاولات اسرائيل في دق اسفين بين اعضائه، وظل الوفد موحدًا و متمسكًا بالقضايا التي تم الاتفاق عليها، لكن هذه الوحدة التي تفيأ الشعب والسلطة والمقاومة ظلالتها في زمن الحرب، تتعرض لمخاطر في زمن التهدة أو وقف اطلاق النار، بعد تصريحات وتجادبات من هنا وهناك، وهو ما يطرح اسئلة كبرى يتوقف عليها مستقبل القضية ومستقبل شكل ومحتوى الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن هذه الاسئلة: هل يحكم الضفة وغزة سلطة واحدة ممثلة بحكومة التوافق الوطني تشرف على الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني، وكذلك الاشراف على جهود إعادة الإعمار، وإدارة معبر رفح، وتشغيل المطار والميناء، أم ان الفصائل وخصوصا حماس تنصب نفسها حكومة موازية تنتزع بحكم الأمر الواقع معظم تلك الصلاحيات؟

ومن هذه الأسئلة أيضا: هل تتعامل الدول العربية وخصوصا مصر مع فصائل وميليشيات أم تتعامل مع سلطة شرعية يقودها الرئيس محمود عباس، هل تتعامل مع دولة فلسطين ام مع قوى تمثل امارات او أمراء حرب أو ميليشيات عسكرية لكل منها أجنات خاصة؟

ومن هذه الأسئلة كذلك: ماهو دور المحاور الإقليمية والامتدادات الخارجية، هل تتدخل باتجاه إعادة وتكريس الانقسام أم باتجاه تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية؟

ومن الأسئلة الكبرى، والأكثر أهمية: بعد معركة غزة، هل تصنف حركة حماس نفسها حركة تحرر وطني، أم تصنف نفسها حركة دعوية اسلامية تنتمي لحركة الإخوان المسلمين؟

لقد دعم الشعب الفلسطيني على مختلف انتماءاته حركة حماس وحركة الجهاد وغيرها من الفصائل التي شاركت في صد العدوان كل الدعم والمساندة انطلاقًا من خيار المقاومة والتحرر الوطني لا من أي منطلق عقائدي أو ايدولوجي، ولا شك ان تحديد حماس لهويتها سيحدد المسار لمستقبل القضية، ومستقبل النظام السياسي، ومستقبل الإعمار، وفتح المعابر، وإعادة تشغيل المطار، وإنشاء الميناء، وقبل ذلك كله انجاز دحر الاحتلال ورحيله من التراب الوطني لدولة فلسطين كما حدده قرار الاعتراف بها من قبل الأمم المتحدة، دولة بحدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس. من المبكر قراءة وتحليل مسار الأحداث بعد معركة غزة، خصوصا أن المخاوف لا تزال صدى لتصريحات وليس لسياسات، وبالتالي يتعين علينا التريث قبل اطلاق الأحكام.

ولعل حالة النهوض ممثلة بالحراك الشعبي في الأرض الفلسطينية تمثل عنصرا هاما من اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، وإبقاء البوصلة متوجهة نحو التناقض الرئيس مع الاحتلال.